الأمم المتحدة

TD

مؤتمر الأمم المتحدة
للتجارة والتنمية

Distr.
GENERAL

TD/RBP/CONF.6/5/Rev.1
TD/B/COM.2/CLP/53
13 October 2006

ARABIC
Original: ENGLISH

مجلس التجارة والتنمية
لجنة الاستثمار والتكنولوجيا والقضايا المالية ذات الصلة
فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات المنافسة
الدورة السابعة
جنيف، ٣١ تشرين الأول/أكتوبر – ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦
البند ٣`١` من جدول الأعمال المؤقت

حالات هامة حديثة تشمل أكثر من بلد

تقرير من إعداد أمانة الأونكتاد*

موجز

يستعرض هذا التقرير عدداً من الحالات الحديثة التي تشمل ممارسات تجارية تقييدية بما في ذلك عمليات الاندماج/الشراء في البلدان المتقدمة والنامية وفي الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية. ولبعض هذه الحالات جوانب عابرة للحدود من حيث اشتمالها على بلدان أخرى أو شركات أجنبية تقوم بعمليات في البلد محور الاهتمام. ويوضح هذا التقرير بالأمثلة أن إنفاذ قوانين المنافسة في البلدان النامية يتحسن بمرور الوقت وبزيادة الجهود والدعم على المستوى الوطني وعن طريق التعاون الذي تبديه هيئات المنافسة الأخرى. وعزز التعاون بين هيئات المنافسة في البلدان المتقدمة والنامية على المستويين الثنائي والإقليمي قدرات معالجة الحالات في البلدان النامية. واستمرت البلدان النامية أيضاً في استعراض منهجيات التنفيذ بتطبيق وسائل تقليدية مثل تطبيق برامج التساهل في التحقيقات المتعلقة بالكارتلات. ولا تزال البلدان النامية تواجه تحديات جديدة مع زيادة الجهود الرامية إلى معالجة الحالات معالجة فعالة. وتنبع بعض التحديات من الضعف الهيكلي لتشريعات المنافسة، بينما تنبع تحديات أخرى من التعارض بين سياسات المنافسة والسياسات الحكومية الأخرى مثل السياسات التي تخضع لها هيئات التنظيم القطاعية التي قد تملك أو لا تملك اختصاصاً متزامناً مع هيئة المنافسة في المسائل المتصلة بالمنافسة. كما أن مد نطاق إنفاذ قوانين المنافسة إلى مجالات كانت مستبعدة تماماً في الماضي، مثل المرافق العامة وأنشطة الرابطات المهنية، يشكل تحدياً إضافياً أمام إنفاذ قوانين المنافسة.

* قدمت هذه الوثيقة في التاريخ المذكور أعلاه لحدوث تأخير في تجهيزها.

(A) GE.06-52121 151106 151106

المحتويات

الصفحة

مقدمة وعرض عام ٣

أولاً - الممارسة المانعة للمنافسة ٥

١- ليتوانيا: إساءة استخدام المركز المهيمن في صناعة البترول..... ٥

٢- إيطاليا: كارتل في سوف ألبان الأطفال..... ٦

٣- صربيا: إساءة استخدام شركة عامة مركزها المهيمن..... ٨

٤- البرتغال: تولي رابطات المهنيين العاملين في قطاع الصحة (الحيوانية والبشرية) تحديد الأسعار ٩

٥- البرازيل: حالة التفتيش المباغت المتعلقة بالكارتل في سوق الصخر المهشم (الحصى) ١٠

٦- جمهورية كوريا: كارتل قي قطاع الاتصالات..... ١٢

ثانياً- عمليات الاندماج والشراء..... ١٣

٧- جنوب أفريقيا: الاندماج في صناعة النقل البحري بموافقة مشروطة..... ١٣

٨- زامبيا: الشراء الدولي في قطاع الاتصالات ١٤

٩- البرازيل: الاندماج في سوق ركاز الحديد البرازيلي..... ١٥

١٠- ملاوي: الاندماج في قطاع البترول ١٧

مقدمة وعرض عام

١- هـــذا التقرير هو جزء من سلسلة مستمرة أعدتها أمانة الأونكتاد لاستعراض حالات المنافسة مع توجيه اهتمام خاص إلى التقدم المحرز في مجال إنفاذ قوانين المنافسة في البلدان النامية. ومع ذلك، يستعرض التقرير بعض الحـــالات المتعلقة بالبلدان المتقدمة والتي تسمح باستخلاص دروس محددة في مجال تطبيق قوانين المنافسة. ويتفق تقريـــر الحالة هذا مع الفقرتين ٩ و١٢ من القرار الذي اعتمده مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني باستعراض جميع جوانب مجموعة المبادئ والقواعد المنصفة المتفق عليها اتفاقاً متعدد الأطراف من أجل مكافحة الممارسات التجارية التقييدية[(١)]. فالفقرة ٩ ترجو من أمانة الأونكتاد أن تبحث حالات منع المنافسة التي تؤثر في أكثر من بلد واحد، والمشاكل التي تواجَه في التحقيق في هذه الحالات، بهدف دراسة درجة كفاءة تعاون سلطات المنافسة والحكومات عـــلى حلها، بينما تطلب الفقرة ١٢ إلى الأمانة مواصلة نشر بعض الوثائق على نحو منتظم وإتاحتها على شبكة الإنترنـــت، بمـــا في ذلك مذكرة معلومات عن أحدث قضايا المنافسة الهامة مع الإشارة بصورة خاصة إلى قضايا المنافسة التي تشمل أكثر من بلد واحد، مع مراعاة المعلومات التي سترد من الدول الأعضاء".

٢- وبالإضـــافة إلى ذلك، طلبت الاجتماعات اللاحقة التي عقدها فريق الخبراء الحكومي الدولي في الفترة ما بـــين عامي ٢٠٠١ و٢٠٠٣ إلى أمانة الأونكتاد أن تُعِد للعرض على الدورة التالية للفريق "مذكرة إعلامية عن الحالات الهامة الأخيرة، مع الإشارة على وجه الخصوص إلى حالات المنافسة التي تتعلق بأكثر من بلد واحد، ومع مراعاة المعلومات التي ينبغي أن ترسلها الدول الأعضاء" في موعد أقصاه ٣١ كانون الثاني/يناير من كل عام سابق للـــدورة. فالفقرة ٦(ج) من التقرير المتعلق باجتماع فريق الخبراء الحكومي الدولي لعام ٢٠٠٤ طلبت إلى أمانة الأونكتاد أن تُعِد للعرض على مؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني باستعراض جميع جوانب مجموعة المبادئ والقواعد المنصـــفة المتفق عليها اتفاقاً متعدد الأطراف من أجل مكافحة الممارسات التجارية التقييدية "مذكرة إعلامية عن الحـــالات الهامـــة الأخيرة، مع الإشارة على وجه الخصوص إلى حالات المنافسة التي تتعلق بأكثر من بلد واحد، ومـــراعاة المعلومـــات التي ينبغي أن ترسلها الدول الأعضاء في موعد أقصاه ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥"[(٢)]. وصدَّق مؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني باستعراض جميع جوانب مجموعة المبادئ والقواعد المنصفة المتفق عليها اتفاقاً متعدد الأطراف من أجل مكافحة الممارسات التجارية التقييدية (تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥) على الطلب الداعـــي إلى تقديم تقرير عن بالحالات لكي يستعرضها فريق الخبراء الحكومي الدولي في دورته التالية "...، مع مراعاة المعلومات التي سترد من الدول الأعضاء"[(٣)].

٣- ووفقاً للولاية، تم اختيار الحالات التي يستعرضها هذا التقرير من المواد التي قدمتها بعض الدول الأعضاء رداً عـــلى طلب المعلومات الذي أرسلته أمانة الأونكتاد ومن المواد الأخرى المتاحة لعامة الجمهور. ومع مراعاة شروط الولايـــة المذكـــورة آنفاً، وقلة عدد الحالات التي تشمل بلداناً نامية أمكن الحصول على معلومات بشأنها، أُختيرت

---

(١) وثيقة الأونكتاد TD/RBP/CONF.5/15 المؤرخة ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠.

(٢) انظر وثيقة الأونكتاد TD/B/COM.2/CLP/48 المؤرخة ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤.

(٣) وثيقة الأونكتاد TD/B/COM.2/CLP/53.

مجموعة عريضة من الحالات لاستعراضها، بما في ذلك الحالات التالية: (أ) الحالات التي لها تأثير على أسواق أكثر من بلد، من بينها بلد نام؛ (ب) الحالات التي تشمل مؤسسات تقع مقارها خارج البلد الذي يُنظر في حالته؛ (ج) حالات في البلدان المتقدمة والبلدان النامية تشمل قضايا أو قطاعات هامة دولياً، وبخاصة للبلدان النامية.

٤- وتوضح الحالات التي يستعرضها هذا التقرير أن قوانين وسياسات المنافسة أصبحت في ظل العولمة والتحرير عنصراً أساسياً من عناصر السياسات الاقتصادية في بعض البلدان النامية. ويوضح التقرير أيضاً أن إنفاذ قوانين المنافسة في عدد كبير من البلدان يساعد في التصدي للممارسات المانعة للمنافسة السائدة في أسواق البلدان المتقدمة والنامية وأقل البلدان نمواً والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية. غير أن العدد القليل نسبياً من الحالات والبلدان التي أُخذت منها هذه العينات يشير إلى ضرورة قيام المزيد من البلدان ببذل مزيد من الجهود لاعتماد قوانين المنافسة وإنفاذها بفعالية وخلق و/أو تعزيز ثقافة منافسة في أسواقها. وتثبت بعض الحالات التي يشملها الاستعراض أن الممارسات المانعة للمنافسة، مثل التواطؤ، وإساءة استخدام المركز المهيمن، تحدث في مجموعة متنوعة من القطاعات وأن هذه الممارسات تشمل في عدد كبير من الحالات مزيجاً من الإجراءات الرأسية والأفقية غير القانونية. وتتزايد الحاجة إلى قيام سلطات المنافسة بدراسة ما قد ينجم عن عمليات الاندماج والشراء، المحلية والدولية على حد سواء، من آثار مانعة للمنافسة. ويعالج هذا التقرير حالات النجاح في تنفيذ السياسات والتعارض أو التنسيق بين مختلف السياسات كما يعالج التحديات. ومع ذلك، لا يزال هناك مجال واسع لتحسين تقنيات الإنفاذ والتنسيق بين البلدان التي أنشأت حديثاً هيئات للمنافسة، ولا سيما البلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية، وهيئات المنافسة في البلدان المتقدمة.

أولاً – الممارسات المانعة للمنافسة

١– ليتوانيا: إساءة استخدام المركز المهيمن في صناعة البترول[٤]

وصف موجز

٥– بدأ مجلس المنافسة في ليتوانيا تحقيقات في تموز/يوليه ٢٠٠٤ لتحديد ما إذا كانت إجراءات شركة *AB Mažeikių nafta* في الفترة ما بين عامي ٢٠٠٢ و٢٠٠٤ قد تسببت في رفع أسعار البنزين ووقود الديزل في ليتوانيا عن أسعارهما في دول البلطيق الأخرى، ولتحديد ما إذا كانت الفروق في أسعار الوقود في ليتوانيا ولاتفيا وإستونيا ناجمة عن إجراءات تقييدية اتخذتها الشركة.

٦– وأثبت التحقيق أن أسعار الوقود في ليتوانيا أعلى من أسعاره في لاتفيا وإستونيا وأن ذلك يرجع جزئياً إلى اختلاف الظروف في مختلف الأقاليم التي يشملها سوق دول البلطيق، مثل فروق تحويل الرسوم وشرط تراكم الاحتياطيات من الوقود الساري في ليتوانيا، وغير ذلك. كما أن قيام شركة *AB Mažeikių nafta* بإساءة استخدام مركزها المهيمن في السوق تسبب أيضاً في الفروق السعرية. فقد احتلت هذه الشركة، باعتبارها المنتج الوحيد والمورِّد الرئيسي لمنتجات النفط في أسواق ليتوانيا ولاتفيا وإستونيا في الفترة ٢٠٠٢–٢٠٠٤، مركزاً مهيمناً في أسواق البنزين ووقود الديزل في دول البلطيق وتمكنت من الانفراد بالقرارات، عند إبرام العقود وبيع منتجات النفط. ولم تطبق الشركة أي نظام واضح وشفاف للتسعير أو تطبق نظام خصم موحداً يسري على مشتريات الوقود المتطابقة في ليتوانيا ولاتفيا وإستونيا. وقد أثر ذلك على مشتري الوقود في دول البلطيق الثلاث التي تفاوتت ظروفها التنافسية. وتأثرت التجارة بين الدول الأعضاء بسبب قيام هذه الشركة بتسويق الجانب الرئيسي من إنتاجها في دول البلطيق. ومن ثمّ كان على المشترين في ليتوانيا شراء الوقود بأسعار أعلى من الأسعار التي يدفعها المشترون في لاتفيا وإستونيا. وبما أن أسعار تسويق الوقود كانت أعلى في ليتوانيا فقد كان مستهلكو منتجات النفط في ليتوانيا في مركز أضعف بالمقارنة مع نظرائهم في لاتفيا وإستونيا.

٧– واعتُبرت مجموعة من الإجراءات المقيدة للتجارة التي اتخذتها شركة *AB Mažeikių nafta* دليلاً أيضاً على إساءة استخدام المركز المهيمن. وشملت هذه الإجراءات تقييد فرص المشترين في اختيار كميات المشتريات والخصومات بحرية، وبذلت جهود لحماية أسواق البنزين ووقود الديزل من الواردات والمستوردين المحتملين، بمنح شركات *UAB Lukoil Baltija* و*UAB lietuva Statoil* و*UAB Neste Lietuva* بعض التخفيضات غير المناسبة، والتمييز بالتالي ضد صغار تجار الجملة – المشترين الآخرين. وكانت شركة *AB Mažeikių nafta* تطبق نظاماً للتخفيض بدون سند اقتصادي مما جعل صغار تجار الجملة لا يستصوبون شراء منتجات النفط من هذه الشركة نظراً لإمكانية حصولهم على المنتجات نفسها بتكلفة أقل من *Lukoil* و*Statoil* و*Neste*.

---

(٤) استناداً إلى المعلومات الواردة من مجلس المنافسة في ليتوانيا.

٨- وخلص مجلس المنافسة إلى أن شركة *AB Mažeikių nafta* تسيء استعمال مركزها المهمين بالتمييز ضد المشترين في ليتوانيا وإستونيا ولاتفيا على أساس إقليمي. وتمكنت الشركة أيضاً من التأثير في التجارة بين الدول الأعضاء بإرغام المؤسسات العاملة في أسواق ليتوانيا ولاتفيا وإستونيا على إبرام عقود تغطي شراء كمية المنتجات النفطية التي تلبي طلب المشاريع الرئيسي على منتجات النفط.

٩- وفي ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، اعتمد مجلس المنافسة قراراً، بعد إتمام التحقيق في امتثال إجراءات شركة *AB Mažeikių nafta* لأحكام قانون المنافسة في جمهورية ليتوانيا والمادة ٨٢ من معاهدة الجماعة الأوروبية. وبعد النظر في الوقائع والظروف التي أثبتها التحقيق، اعترف مجلس المنافسة بأن شركة *AB Mažeikių nafta* قد انتهكت المادة ٩ من قانون المنافسة المتعلق بحظر إساءة استخدام المركز المهيمن. وخلص مجلس المنافسة أيضاً إلى وقوع انتهاك للمادة ٨٢ من معاهدة الجماعة الأوروبية. وهذه هي المرة الأولى على الإطلاق، بعد انضمام ليتوانيا إلى الاتحاد الأوروبي في أيار/مايو ٢٠٠٤ وإنفاذ قواعد المنافسة الأوروبية فيها، التي يُعترف فيها بأن شركة ليتوانية قد أساءت استخدام مركزها المهيمن في جزء من السوق المشتركة للاتحاد الأوروبي وبأن إجراءاتها أثرت في التجارة بين الدول الأعضاء. وأُرغمت شركة *AB Mažeikių nafta* على وقف ممارساتها التقييدية. وفي ضوء الانتهاكات الثابتة وعملاً بالقواعد المتعلقة بتحديد مبلغ الغرامة، فرض مجلس المنافسة على شركة *AB Mažeikių nafta* غرامة قدرها ٣٢ مليون ليتاس ليتواني.

التعليق

١٠- هذه الحالة مثال يوضح الدور الذي يمكن أن تؤديه قوانين المنافسة الإقليمية، ومعاهدة الاتحاد الأوروبي في هذه الحالة، لمساعدة سلطات المنافسة في التصدي بفعالية للممارسات المانعة للمنافسة في ولاياتها الوطنية. وقد تمسكت ليتوانيا في هذه الحالة بأحكام قانون المنافسة المحلي وقانون المنافسة في الجماعة الأوروبية على حد سواء. وفي حالات إساءة استخدام المركز المهيمن، التي يصعب أحياناً إثباتها، يمكن أن تعزز القوانين الإقليمية القدرة على معالجة هذه الحالات. كما أنها تسمح ببحث تأثيرها على التجارة بين الدول الأعضاء. وفي حال عدم وجود ما يلزم من تعاون وقوانين على المستوى الإقليمي للتصدي للممارسات المانعة للمنافسة عبر الحدود، قد تظل هذه الحالات دون حل في الكثير من البلدان التي تعاني من تشويه عمليات الأسواق الحرة والتنافسية.

٢- إيطاليا: كارتل في سوق ألبان الأطفال[٥]

وصف موجز

١١- تلقت هيئة المنافسة الإيطالية شكاوى من المستهلكين ورابطات المستهلكين بشأن كارتل مشتبه في وجوده في سوق ألبان الأطفال الإيطالية. وأشارت الشكاوى إلى أن أسعار ألبان الأطفال في إيطاليا أعلى من مثيلتها في البلدان الأوروبية الأخرى. وفي الوقت ذاته، أعلن وزير الصحة الإيطالي، في أيار/مايو ٢٠٠٤، أن موردي

(٥) استناداً إلى المعلومات التي تلقتها أمانة الأونكتاد من هيئة المنافسة الإيطالية.

ألبان الأطفال قد وافقوا على تخفيض أسعار التجزئة بنسبة ١٠ في المائة، بناء على طلبه. وعليه، بدأت هيئة المنافسة تحقيقاً لتحديد ما إذا كانت الأسعار المرتفعة والتخفيضات اللاحقة تشكل اتفاقاً تقييدياً على النحو المنصوص عليه في المادة ٨١ من قانون الجماعة الأوروبية.

١٢- ونظراً لعدم وجود واردات موازية لخلق المنافسة في السوق، فقد اشتبهت هيئة المنافسة في وجود سلوك مانع للمنافسة بين الشركات الوطنية المنتسبة التابعة للشركات المعنية (التي هي أيضاً شركات متعددة الجنسيات) يُقصد به منع المراجحة. واستندت هيئة المنافسة الإيطالية إلى لائحة الجماعة الأوروبية ٢٠٠٣/١٧ وطلبت إلى هيئات المنافسة الفرنسية والألمانية والإسبانية تفتيش مباني بعض الشركات التي رُفعت دعوى ضدها، بغية تبادل المعلومات والوثائق المتعلقة بالحالة. وأدت السلطات المختصة بكفاءة عالية أنشطة التفتيش التي طلبتها هيئة المنافسة الإيطالية وقامت بتسليم الوثائق التي تم ضبطها (وكانت هذه هي حالة التعاون الأولى فيما بين السلطات المذكورة).

١٣- وبعد دراسات دقيقة للمواد المقدمة، لم يُعثر على دليل مستندي يثبت وجود اتفاق عام على منع الواردات الموازية. وبناء عليه فإن عدم وجود واردات موازية من الدول الأخرى الأعضاء في الاتحاد الأوروبي لا يمكن أن يُعزى إلى وجود استراتيجية تواطؤ عابرة للحدود بين منتجي ألبان الأطفال.

١٤- ومع ذلك، اعتبرت هيئة المنافسة أن إجراء اتصالات مباشرة بين المنتجين بناء على دعوة وزير الصحة بخفض الأسعار واتفاق هؤلاء المنتجين على عدم تخفيض الأسعار بأكثر من عشرة في المائة دليلاً مباشراً على التواطؤ. وإشارة منتجي الألبان في اجتماعهم مع وزير الصحة إلى مفهوم اختلال السوق عززت أيضاً اقتناع الهيئة بأن توافر المعلومات المتعلقة بأسعار التجزئة على نطاق واسع عبر الشبكة هو أداة تنسيق هامة. ودافع المنتجون عن أنفسهم بوصف السوق الإيطالية بأنها سوق يعاني من ضعف الطلب وارتفاع تكاليف التوزيع وارتفاع تكاليف الترويج ضمن جملة أمور أخرى. غير أنهم لم يتمكنوا من تفسير حصولهم على أرباح مرتفعة نسبياً في السوق الإيطالية. وفي نهاية التحقيقات، فرضت هيئة المنافسة الإيطالية غرامة على شركات Heinz Italy وPlada وNestlé Italy وNutricia وMilupa وHumana Italy وMille Italy لقيامها باتخاذ ترتيبات مانعة للمنافسة بموجب قانون المنافسة الإيطالي.

التعليق

١٥- هذه الحالة مثال على تبادل المعلومات بين سلطات المنافسة في عملية التحقيقات. وهي توضح أيضاً أن إجراءات الفروع الحكومية الأخرى يمكن أن تساعد سلطات المنافسة في معالجة حالات المنافسة أو تعترض سبيلها. وفي هذه الحالة، أتاح وزير الصحة الإيطالي لهيئة المنافسة بدائل لمتابعة التحقيق في حالة التواطؤ بعد أن تبين عدم كفاية الأدلة فيما يتعلق بالواردات الموازية. وهذا يوضح أهمية التنسيق والتعاون بين الموظفين الحكوميين، وفي هذه الحالة وزير الصحة، وهيئة المنافسة.

٣- صربيا: إساءة استخدام شركة عامة لمركزها المهيمن[٦]

وصف موجز

١٦- بدأت لجنة مكافحة الاحتكارات في صربيا تحقيقاً في أنشطة شركة عامة تدعى 'Aerodrom Beograd' (المشار إليها فيما يلي بـ: Aerodrom Beograd) وتقوم بتوفير خدمات الموانئ الجوية التالية: استخدام البنية الأساسية المركزية والمناولة الأرضية، بالإضافة إلى استخدام شركات الخطوط الجوية المحلية والأجنبية لجسور الطائرات ونظم الهبوط (الهبوط والإضاءة). وكانت Aerodrom Beograd، عند تقاضيها رسوماً على هذه الخدمات، تطبِّق تعريفات مختلفة على الخطوط الجوية المحلية والأجنبية في الحركة الجوية الدولية، رغم تطابق الخدمات التي تقدمها إلى هاتين الفئتين.

١٧- وقدم مجلس ممثلي شركات الخطوط الجوية في صربيا والجبل الأسود إخطاراً إلى إدارة مكافحة الاحتكارات بوزارة التجارة والسياحة والخدمات بجمهورية صربيا يدعي فيه قيام Aerodrom Beograd بتطبيق تعريفات مختلفة على شركات الطيران المحلية والأجنبية مقابل خدمات متطابقة، أي أنها تتقاضى من الخطوط الجوية الأجنبية أسعاراً أعلى كثيراً تصل إلى ضعف السعر الذي تتقاضاه من شركات الخطوط الجوية المحلية. وقدم مجلس ممثلي الخطوط الجوية مستنداً يوضح اختلاف التعريفات المطبقة، أي تعريفة على خدمات الموانئ الجوية تتقاضاها الشركة من شركة الخطوط الجوية المحلية في الحركة الجوية الدولية وتعريفة أخرى على خدمات الموانئ الجوية تتقاضاها من شركات الخطوط الجوية الأجنبية.

١٨- وبدأت لجنة مكافحة الاحتكارات وقادت إجراءً إدارياً لجمع البيانات والتحقق من الأقوال الواردة في الإخطارات وأخذ أقوال الشخص المسؤول للتثبت من الحقائق والأدلة بغية تحديد ما إذا كانت هناك إساءة لاستخدام مركز احتكاري.

١٩- واستناداً إلى تحليل جميع البيانات المتاحة والتي تم جمعها، بالإضافة إلى الأدلة الثابتة من الإجراء الذي قادته اللجنة، انتهى الإجراء بقرار من وزير التجارة والسياحة والخدمات يؤكد أن Aerodrom Beograd تستغل مركزها الاحتكاري لأنها تتقاضى على الخدمات التي توفرها في الطيران الدولي أسعاراً تمييزية بين الخطوط الجوية المحلية والخطوط الجوية الأجنبية، ومن ثمّ تخلق ظروفاً غير متكافئة للخطوط الجوية الأجنبية. وأُمرت Aerodrom Beograd بتطبيق شروط متطابقة عند تقديم خدمات الموانئ الجوية في الحركة الجوية الدولية، أي تقاضي أسعار متطابقة على خدمات الموانئ الجوية التي تقدمها للخطوط الجوية المحلية والأجنبية على حد سواء، وإعداد نظام جديد للتعريفات وتقديمه إلى شركات الخطوط الجوية المحلية والأجنبية.

٢٠- وطعنت Aerodrom Beograd في القرار أمام السلطة الأعلى درجة وهي اللجنة الإدارية الحكومية، التي رفضت الطعن باعتباره لا يستند إلى أساس، أي أكدت القرار الابتدائي الصادر عن وزارة التجارة والسياحة والخدمات.

---

(٦) استناداً إلى المعلومات التي تلقتها أمانة الأونكتاد من هيئة المنافسة في صربيا.

٢١- وتلقت إدارة مكافحة الاحتكارات رسالة من Aerodrom Beograd تفيد بأنها امتثلت للقرار، أي أنها اعتمدت تعريفة موحدة للخدمات الدولية الكاملة في الحركة الجوية الدولية. ووُزع نظام التعريفات المذكور على جميع شركات الخطوط الجوية التي تستخدم خدمات Aerodrom Beograd، على أن يبدأ نفاذه في ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥.

٢٢- وقد عولجت هذه الحالة في إطار قانون مكافحة الاحتكارات لعام ١٩٩٦. واعتمدت صربيا منذ ذلك الحين قانوناً جديداً لحماية المنافسة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥.

التعليق

٢٣- هذه الحالة مثال على قيام مؤسسة عامة بممارسات مانعة للمنافسة. وكثير من المؤسسات العامة، بحكم طبيعتها، هي مؤسسات تقوم على الاحتكار أو احتكار القلة وقيامها بإساءة استخدام مركزها المهيمن يشكل خطراً على نمو أسواق المنافسة الحرة. وفي هذه الحالة المشار إليها، يشكل استخدام التعريفات التمييزية بين شركات الخطوط الجوية المحلية والأجنبية في حد ذاته تدخلاً في السوق بخلق ميزة للشركات المحلية بلا مبرر. وأتاح حل هذه القضية لشركات الخطوط الجوية المحلية والدولية التنافس المشروع في السعر. وفهم الشركات العامة لالتزاماتها بموجب قوانين المنافسة يتطلب من هيئات المنافسة وضع برامج توعية محددة بشأن عملياتها.

٤- البرتغال: تولي رابطات المهنيين العاملين في قطاع الصحة (الحيوانية والبشرية) تحديد الأسعار[٧]

وصف موجز

رابطة الأطباء البيطريين البرتغاليين

٢٤- قامت هيئة المنافسة البرتغالية ببحث مدونة قواعد السلوك وآداب المهنة التي تطبقها رابطة الأطباء البيطريين لتحديد ما إذا كانت تنطوي على ممارسات مانعة للمنافسة. وخلصت الهيئة إلى أن القواعد المتصلة بالرسوم التي يتقاضاها الطبيب البيطري المستقل على خدماته تستند إلى نظام وضعته رابطتهم. وقد أوصت رابطة الأطباء البيطريين الوطنية بجداول للرسوم السارية في كل منطقة. ويحظر قانون المنافسة البرتغالي ومعاهدة الجماعة الأوروبية اتخاذ الرابطات المهنية لقرارات تسعى بها لتحديد سعر شراء أو بيع (السلع والخدمات) بشكل مباشر أو غير مباشر. ويحظر الإطاران القانونيان أيضاً أي تدخل في عملية تحديد الأسعار التي تقوم بها قوى السوق، سواء بتخفيضها أو زيادتها بشكل مصطنع.

٢٥- وفرضت هيئة المنافسة البرتغالية غرامة تناهز ٠٠٠ ٧٦ يورو على رابطة الأطباء البيطريين البرتغاليين لفرضها حداً أدنى للرسوم على الخدمات البيطرية.

---

(٧) استناداً إلى المعلومات التي تلقتها أمانة الأونكتاد من هيئة المنافسة البرتغالية.

٢٦- وكانت هذه هي المرة الأولى التي تتخذ فيها هيئة المنافسة البرتغالية قراراً بشأن مخالفة قواعد المنافسة التي حددتهـــا معاهدة الجماعة الأوروبية في إطار النظام اللامركزي الجديد لتطبيق قواعد الجماعة بشأن المنافسة وهي القواعد التي أقرتها لائحة الجماعة الأوروبية ٢٠٠٣/١٧.

رابطة أطباء الأسنان البرتغاليين

٢٧- وفي تحقـــيق آخر أُجري بشأن تقديم الخدمات المهنية، خلصت هيئة المنافسة البرتغالية إلى أن رابطة أطباء الأسنان البرتغاليين قد أقرت مجموعة قواعد مهنية بشأن رسوم علاج الأسنان. وحددت القواعد معايير ومؤشرات بشأن الحدين الأدنى والأقصى لرسوم خدمات طب الأسنان التي يقدمها أطباء الأسنان المستقلون، باعتبارهم من أصـــحاب المهن الحرة. ووفقاً للقواعد البرتغالية وقواعد الجماعة، تُعتبر المنظمة المهنية رابطة للمشاريع التجارية عندما تنظم السلوك الاقتصادي لجميع أعضاء مهنة معينة من المهن الحرة.

٢٨- وخلصت هيئة المنافسة البرتغالية إلى أن قيام رابطة الأطباء البرتغاليين بفرض حد أدنى وحد أقصى للرسوم التي يجري تقاضيها على خدمات طب الأسنان يعوق قوى السوق الحرة. وبناء على ذلك، قررت الهيئة أن بعض أحكام مجموعة القواعد المهنية تنتهك قوانين المنافسة الوطنية والأوروبية. وفُرضت غرامة قدرها ١٦٠ ٠٠٠ يورو على رابطة أطباء الأسنان البرتغاليين.

التعليق

٢٩- أصبحت أنشطة الرابطات المهنية تشكل بصورة متزايدة محور اهتمام الوكالات المسؤولة عن إنفاذ قوانين المنافســـة. وفي كثير من الحالات، تُعفى أنشطة الرابطات المهنية من أحكام قانون المنافسة. غير أن الإعفاء يكون عادة صريحاً في حالة الأنشطة "التي تتعلق بتطوير وإنفاذ معايير الكفاءة المهنية لحماية الجمهور"[٨]. وتحظر معظم قوانـــين المنافســـة اتفاقـــات تحديد الأسعار بموجب قاعدة المخالفة في حد ذاتها وترى هيئات المنافسة أن بعض الإجراءات التي تتخذها الرابطات المهنية عند تحديد أسعارها لا يمكن أن تخدم مصلحة الجمهور. وإدراك هذا الأمر أدى إلى زيادة القضايا المتصلة بأنشطة الرابطات المهنية التي تنظر فيها هيئات المنافسة.

٥- البـــرازيل: حالـــة التفتـــيش المباغت المتعلقة بالكارتل في سوق الصخر المهشم (الحصى)[٩]

وصف موجز

٣٠- أجرت أمانة القوانين الاقتصادية عملية تفتيش مباغتة للمرة الأولى في تاريخ البرازيل في تموز/يوليه ٢٠٠٣ للتحقيق في احتمال وجود كارتل في سوق الحصى، وهو مادة أولية أساسية في صناعة الإنشاءات المدنية.

---

(٨) المادة ٣(ز) من قانون المنافسة والممارسات التجارية المنصفة في ملاوي.

(٩) استناداً إلى المعلومات التي تلقتها أمانة الأونكتاد من هيئة المنافسة البرازيلية.

٣١- وبدأ التحقيق بشكوى مجهولة المصدر تضمنت وصفاً لإجراءات وتنظيم الكارتل. وسمحت هذه الحقائق، بالإضافة إلى نتائج التحقيق الأخرى، لأمانة القوانين الاقتصادية بأن تطلب من المحامي الاتحادي الحصول على إذن قضائي لتنفيذ عمليات تفتيش مباغتة غير مُعلن عنها - وهي إجراء للتحقيق منصوص عليه في المادة ٣٥-ألف من قانون المنافسة البرازيلي (Lei 8884/94). ونُفذت عملية التفتيش بمكاتب رابطة صناعات الحجر الصوان بولاية ساو باولو (Sindipedras)، وهي الرابطة التي تضم ٢١ شركة تساهم بنسبة ٧٠ في المائة من إنتاج الحصى الإجمالي في ساو باولو والتي ادعى أنها أدارت كارتلاً في العامين السابقين. ودفع تحليل للمواد التي تم ضبطها أثناء عملية التفتيش المباغتة أمانة القوانين الاقتصادية إلى الشروع في إجراء إداري للتحقيق في تحديد الأسعار، وتجزئة السوق، وتقييد الإنتاج، والتلاعب في العطاءات، وهي ممارسات غير مشروعة منصوص عليها في الفروع الأول والثاني والثالث والرابع من المادة ٢٠ والفروع الأول والثالث والثامن والعاشر والحادي عشر والثاني عشر والثالث عشر والرابع عشر من المادة ٢١، من القانون رقم ٩٤/٨٨٨٤.

٣٢- وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، بعد فترة قصيرة من التحقيق، أنهت أمانة القوانين الاقتصادية تحقيقها وأوصت بأن يخلص المجلس الإداري للحماية الاقتصادية إلى أن رابطة Sindipedras تمارس التواطؤ غير المشروع مع ١٨ شركة من مجموع ٢١ شركة عضواً. واستندت الأمانة في توصياتها إلى أدلة تُثبت أن الشركات: (أ) تحفظ بيانات الأسعار وأرقام المبيعات اليومية في ملف حاسوبي مركزي في Sindipedras؛ (ب) تجتمع في مبنى الرابطة لوضع سياسات الكارتل؛ (ج) تفرض غرامات في حال عدم الامتثال لقرارات المجموعة؛ (د) تقسّم العملاء وتخصص حصص بيع (بما في ذلك المبيعات الناشئة من عطاءات مقدّمة في منافسة عامة)؛ (هـ) تفرض رسماً إضافياً على المبيعات للعملاء المخصصين لشركات أخرى.

٣٣- وأصدر المجلس الإداري للحماية الاقتصادية قراره في تموز/يوليه ٢٠٠٥، وهو القرار الذي أيد فيه تحليل أمانة القوانين الاقتصادية وفرض بموجبه على الشركات المدعى عليها غرامة تتراوح ما بين ١٥ و٢٠ في المائة من إيراداتها الإجمالية لعام ٢٠٠١ (وهي أكبر غرامة فرضها هذا المجلس على الإطلاق)، تبعاً لدرجة مشاركتها في إدارة الكارتل. وقدمت أمانة القوانين الاقتصادية أيضاً الأدلة التي قامت بضبطها إلى سلطات الإنفاذ الجنائية (يشكل الكارتل جريمة أيضاً بمقتضى القانون رقم ٩٠/٨١٣٧ وهو قانون الجرائم الاقتصادية في البرازيل)، مما أسفر عن صدور أول إدانة جنائية بخصوص الكارتل في البرازيل ضد ١٤ مشتركاً. وفي هذه الدعوى الجنائية، وافق معظم المشتركين على عرض المدعي العام الجنائي (وقف الدعوى وفرض غرامات أخرى). وبناء عليه، أُوقفت الدعوى الجنائية المرفوعة ضد هؤلاء المشتركين.

التعليق

٣٤- اشتُبه في شيوع التواطؤ في صناعات الاستثمارات الضخمة وبخاصة الصناعات المغذية لصناعات البناء في عدد كبير من البلدان النامية. وفي كثير من الحالات، يُفتقر عادةً إلى الأدلة التي تسمح بالمقاضاة بشأن التواطؤ. ولهذا يمكن اعتبار هذه الحالة نجاحاً في مكافحة الكارتلات باستخدام أسلوب التفتيش المباغت. ونظراً لحاجة عمليات التفتيش المباغت إلى الموارد والتنسيق بين مختلف العناصر الفاعلة، فإن هذه الحالة هي مثال جيد على كيفية عمل مؤسسات تنظيم المنافسة معاً بالتعاون مع الجهات الأخرى المكلّفة بإنفاذ القوانين لتحطيم الكارتلات.

٦- جمهورية كوريا: كارتل في قطاع الاتصالات[١٠]

وصف موجز

٣٥- أُخطـــرت لجنة الممارسات التجارية المنصفة في كوريا بادعاء وجود تواطؤ بين شركتين متنافستين في سوق الاتصالات بجمهورية كوريا في أوائل كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥. وادُعي أن شركة Korea Telecom (KT) وشركة Hanaro Telecom قـــد عقدتـــا عدة اجتماعات في الفترة ما بين نيسان/أبريل وحزيران/يونيه ٢٠٠٣ بغية تحديد الأسعار. وفي هذه الاجتماعات، طلبت شركة Kt أن ترفع شركة Hanaro أسعارها الخاصة بالمكالمات الداخلية إلى مستوى يواكب أو يساوي أسعار KT. وفي المقابل، عرضت KT التنازل عن ١ في المائة من حصتها السوقية سنوياً لشركة Hanaro لفترة السنوات الخمس التالية. وكانت أسعار خدمات Hanaro في ذلك الوقت تناهز نصف أسعار KT. وطلبت Hanaro أن تتنازل KT عن نسبة ٢ في المائة من حصتها السوقية سنوياً. وأخيراً اتفقت الشركتان على التنازل عن ١,٢ في المائة من الحصة السوقية سنوياً مقابل تقليل الفارق في السعر إلى ١٠ في المائة.

٣٦- وبدأت لجنة الممارسات التجارية المنصفة تحقيقاً أولياً في هذه الحالة وتمكنت من جمع بعض الأدلة المفيدة لإثـــبات عدم شرعية الكارتل بموجب قوانين المنافسة الكورية ولائحة الاحتكارات وقانون الممارسات التجارية المنصفة. غير أن الأدلة غير المباشرة و/أو الظرفية التي أمكن الحصول عليها لم تكن كافية لعرض المسألة على اللجنة بكامل هيئتها. وتمكنت لجنة الممارسات التجارية المنصفة لحسن الحظ من الحصول على بعض الأدلة المباشرة التي تُثبت وجود كارتل تحديد الأسعار هذا بمساعدة شركة Hanaro Telecom (العضو في الكارتل) في أثناء التحقيق الكامل. وتعاونت Hanaro تعاوناً فعالاً مع اللجنة حتى نهاية التحقيق وقدمت أدلة جوهرية.

٣٧- وأكدت KT في دفاعها أن تحديد الأسعار يحظى بدعم وزارة الإعلام والاتصالات، وأنه يخضع إلى حد ما لضبطها وإشرافها بغية تمكين Hanaro Telecom التي دخلت السوق حديثاً من البقاء فيها. ومن ثم دفعت شركة KT بضـــرورة تبرئة المدعى عليهم من تهمة ارتكاب أي انتهاك وفقاً لقاعدة "الكارتل الذي تعاونه الدولة"، التي تتفق مع "نظرية تصرف الدولة" التي وضعتها المحكمة العليا بالولايات المتحدة وأقرتها معظم المحاكم، وإن لم يكن جمـــيعها. وأثناء التحقيق ونظر الدعوى، اعترفت وزارة الإعلام والاتصالات بأنها ترأست الاجتماع لمنع المنافسة الهدامة، لكنها أنكرت بقوة مشاركتها في إنشاء كارتل تحديد الأسعار. وخلصت لجنة الممارسات التجارية المنصفة إلى أن الكارتل لا يستوفي شروط تكييف النظرية وأنه لا يجوز بالتالي تبرئة المدعى عليهم من تهمة الانتهاك.

٣٨- وفي ٢٥ أيـــار/مايو ٢٠٠٥، أعلنت لجنة الممارسات التجارية المنصفة أنها فرضت رسماً إضافياً مرتفعاً لم يســـبق لـــــه مثيل، يعادل الغرامة الإدارية، ضد شركتي اتصالات الخطوط الثابتة الرئيسيتين هاتين لتواطئهما في تحديـــد أسعار خدمة الاتصالات الهاتفية المحلية على الخطوط الثابتة. وفُرضت على شركتي KT وHanaro غرامة يصل مجموعها إلى ١٢٠ مليار ون، أي ما يعادل ١٢٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة. وبلغ مجموع

---

(١٠) اســـتناداً إلى المعلومات التي تم الحصول عليها من الموقع الإلكتروني للجنة التجارة الاتحادية في كوريا (http://www.ftc.gov).

الغـــرامة المفروضة على شركة KT، وهي أكبر شركة اتصالات للخطوط الثابتة في جمهورية كوريا، ١١٦ مليار ون، وهي أعلى غرامة إدارية على الإطلاق فرضتها وكالة المنافسة الكورية على شركة واحدة.

التعليق

٣٩- هـــذه الحالة مثال على استخدام برنامج التساهل في معالجة حالات الكارتلات. وقد تميز تعديل أحكام قوانين المنافسة في العقد الأخير بإدخال برامج التساهل ضمن مسائل أخرى ناشئة في مجال إنفاذ قوانين المنافسة. وأدى إدخال هذه البرامج إلى زيادة كشف الكارتلات وملاحقتها في البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء. وهو اتجاه جيد بالنسبة للبلدان التي لديها أحكام متعلقة بالكارتلات، إما عن طريق اللوائح أو بإدراج نصوص في قوانين المنافســـة. أما البلدان التي لا تزال في مرحلة صياغة أو تنقيح القوانين الخاصة بالمنافسة، فيمكن أن تنظر في وضع أحكام خاصة بالكارتلات وبرنامج تساهل مع لائحة التنفيذ الأولى.

ثانياً - عمليات الاندماج والشراء

٧- جنوب أفريقيا: الاندماج في صناعة النقل البحري بموافقة مشروطة[١١]

وصف موجز

٤٠- قامت لجنة المنافسة في جنوب أفريقيا بدراسة مشروع إندماج بين AP Moller-Maersk ("Maersk") و Royal P&O Nedlloyd N.V. ("PONL")، وكلتاهما تعملان في قطاع النقل البحري. **وسعت الشركتان إلى** إبرام بـــروتوكول اندمـــاج تـــتعهد بموجبه شركة Maersk بعرض شراء جميع الأسهم العادية لشركة PONL، وبهذه الصفقة، تنفرد Maersk بالسيطرة على شركة PONL.

٤١- وأثبت تحقيق اللجنة أن هناك قيوداً تمنع الدخول في السوق وترجع جزئياً إلى الاتفاقات المتعلقة بشروط الـــتجارة في القطـــاع وتكلفة دخول السوق. ومع ذلك شهدت الأعوام الثلاثة الماضية دخول شركات جديدة السوق في طريق جنوب أفريقيا/الشرق الأوسط التجاري، مثل Global Container Line وMIA وطرق جنوب أفريقـــيا/الشـــرق الأقصى التجارية مثل Maruba. أما بالنسبة لطريق جنوب أفريقيا/أوروبا التجاري فلم تدخل شركات جديدة فيه بسبب قيود الموانئ في موانئ جنوب أفريقيا. فموانئ جنوب أفريقيا صغيرة نسبياً ولا يمكنها استقبال أنواع معينة من السفن الكبيرة.

٤٢- وأوصـــت لجـــنة المنافســـة في جـــنوب أفريقـــيا بموافقـــة مشـــروطة على مشروع الاندماج بين Maersk وPONL. وفي ضوء ما تقدم وغير ذلك من المعلومات، تمت الموافقة على الصفقة رهناً ببعض الإجراءات. واستلزمت الشروط التخلي عن أصول PONL وحقوقها والتزاماتها لأنشطتها المتعلقة بالنقل البحري على الخطوط المنتظمة في طرق جنوب أفريقيا/أوروبا وجنوب أفريقيا/أمريكا الشمالية لتصحيح هيكل السوق في مرحلة ما قبل الاندماج.

---

(١١) استناداً إلى المعلومات التي تلقتها أمانة الأونكتاد من لجنة المنافسة في جنوب أفريقيا.

٤٣- وأُرسلت إخطارات بالصفقة إلى هيئات المنافسة في الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية وأستراليا والبرازيل وبلغاريا وإسرائيل ونيوزيلندا ورومانيا وجمهورية كوريا وتركيا. وجرت اتصالات بين لجنة المنافسة في جنوب أفريقيا واللجنة الأوروبية في أثناء التحقيق، وتبادلت اللجنتان المعلومات بموافقة الأطراف. وأجازت اللجنة الأوروبية الاندماج بشروط بينما أجازته سلطات مكافحة الاحتكار في الولايات المتحدة بلا شروط.

التعليق

٤٤- توضح هذه الحالة أهمية تبادل المعلومات عند دراسة طلبات الاندماج. كما توفر مثالاً على استخدام معايير الإخطار السابق للاندماج، مما يسمح لسلطات المنافسة بتحليل الآثار المحتملة للاندماج قبل إتمامه ووضع تدابير تصحيحية في المجالات التي يُتوقع أن تتعرض فيها المنافسة للخطر. وهذا يضمن استمرار المنافسة في السوق بعد إتمام الاندماج، بمنع إساءة استخدام المركز المهيمن وغيرها من الممارسات المانعة للمنافسة.

٨- زامبيا: الشراء الدولي في قطاع الاتصالات[١٢]

وصف موجز

٤٥- في ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٥، تلقت لجنة المنافسة في زامبيا إخطارا رسمياً بشأن شركة Telecel Zambia Limited من مجموعة MTN Group Limited بجنوب أفريقيا. وفي ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٥، أحاط مجلس لجنة المنافسة في زامبيا علماً بأن مجموعة MTN قد أرسلت إلى لجنة المنافسة في زامبيا إخطاراً رسمياً بشراء نسبة مائة في المائة من أسهم شركة Telecel Zambia Limited وأحاط المجلس علماً أيضاً بأنه بعد أن أثبتت التحقيقات الأولية التي جرت في السوق عدم حدوث آثار سلبية هامة في السوق المعنية، منحت اللجنة الأطراف ترخيصاً مؤقتاً في ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٥.

٤٦- واعتبر مجلس المفوضين أن شراء MTN لشركة Telecel سيحقق على الأرجح فوائد للمنافسة في سوق الاتصالات بالهواتف المحمولة إذ سيتعين على MTN أن تستثمر مبلغاً كبيراً من رأسمالها في السوق في فرعها في زامبيا لجعله قادراً على المنافسة. وتوقع المجلس أن تؤدي خبرة MTN في قطاع الهواتف المحمولة، من حيث تكنولوجيا الاتصالات والإدارة وتسويق العلامة التجارية، إلى تحسين قدرة Telecel التنافسية وصورتها في سوق زامبيا. وفضلاً عن ذلك، توقع المجلس أن يؤدي برنامج التوسيع المقرر إلى زيادة العمالة وأن تؤدي إعادة تدريب موظفي Telecel إلى زيادة كفاءاتهم التقنية وزيادة القدرة التنافسية لصناعة الاتصالات في زامبيا.

٤٧- وأجرى المجلس مداولات بشأن الطلب وقرر منح ترخيص نهائي لإتمام الصفقة في زامبيا، رهناً بالتوقيع على مذكرة تعهدات، على النحو التالي:

(أ) تحفظ نسبة ١٠في المائة من الأسهم التي تقوم MTN بشرائها في أداة محددة الغرض تسمح بملكيتها ملكية عامة في زامبيا.

---

(١٢) استناداً إلى المعلومات التي تلقتها أمانة الأونكتاد من لجنة المنافسة في زامبيا.

(ب) بعـــد موافقة مجلس هيئة الاتصالات في زامبيا على الصفقة، يتم طرح نسبة الـ ١٠ في المائة من الأسهم للبيع للجمهور في زامبيا خلال فترة تتراوح ما بين ١٥ و١٨ شهراً.

(ج) تســـتحدث شـــركة MTN وتنشئ آلية فعالة لتيسير ملكية نسبة الـ ١٠ في المائة المذكورة من الأسهم لجمهور زامبيا الأعرض.

(د) تقوم شركة MTN، خلال ستة أشهر من شراء Telecel، بتحديد مسؤول إداري كبير كموظف مســـؤول عـــن امتـــثال الممارسات التجارية، ويبقى هذا الموظف على اتصال مستمر باللجنة فيما يتعلق بتنفيذ التعهدات والامتثال لأحكام قانون المنافسة والممارسات التجارية المنصفة، CAP 417 من مجموعة قوانين زامبيا.

التعليق

٤٨- في عدد كبير من البلدان المتقدمة والنامية، كان قطاع الاتصالات خاضعاً لسيطرة الحكومة قبل بدء برامج التحرير والخصخصة. ولا نبالغ مهما أكدنا أهمية خدمات الاتصالات في تنمية أي بلد. وبالإضافة إلى ذلك، يشهد هـــذا القطاع حالياً تغييرات هائلة في النمو التكنولوجي وكذلك التنظيم. فإدخال منتجات وخدمات جديدة يتم بمعدل سريع للغاية ويؤثر على جميع القطاعات الأخرى المساهمة في الاتصالات. ومن ناحية أخرى، تتكرر عمليات الاندمـــاج والشـــراء بمعدل مرتفع في هذا القطاع السريع النمو إلى حد جعل من الضروري دراسة الاندماجات لضمان حماية العملية التنافسية.

٩- البرازيل: الاندماج في سوق ركاز الحديد البرازيلي[١٣]

وصف موجز

٤٩- في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، انتهت أمانة القوانين الاقتصادية من دراسة إحدى أهم عمليات الشراء التي بحثتها سلطات مكافحة الاحتكارات في البرازيل على الإطلاق. وكانت هذه الحالة تتعلق بشركة التعدين الرئيسية في البرازيل (Companhia Vale do Rio Doce) CVRD وتشمل شراء أربع شركات تعدين بالإضافة إلى شبكتين للســـكك الحديديـــة في جنوب شرقي البرازيل، وتصفية أسهم CVRD في إحدى أهم شركات إنتاج الصلب في البرازيل، وهي (CSN) *Companhia Siderurgica National*.

٥٠- وفي الـــبرازيل، يقضي القانون٨٨٨٤/٩٤ (المادة ٥٤ وما يليها)، بأن تعرض عمليات الاندماج والشراء على أمانة القوانين الاقتصادية، وهي شعبة بوزارة العدل، التي تقوم بإرسال الحالات إلى أمانة الرصد الاقتصادي بـــوزارة المالية، وبعد انتهاء هذه الأمانة من دراستها ترسل هذه الحالات إلى المجلس الإداري للحماية الاقتصادية للبـــت فيها. وبصورة عامة، تقوم سلطات مكافحة الاحتكارات عادة بتحليل هذه الحالات لاحقاً، وفقاً لإطار للهيكل - السلوك - الأداء شبيه بالمبادئ التوجيهية الخاصة بالاندماج التي تطبقها الولايات المتحدة الأمريكية. غير أن هـــذا الإطار لم يتمكن من معالجة هذه المجموعة من عمليات الشراء التي تقوم بها CVRD وهي نموذج وطني

(١٣) استناداً إلى المعلومات التي تلقتها أمانة الأونكتاد من هيئة المنافسة البرازيلية.

خضع للخصخصة حديثاً. ولهذا، شرعت أمانة القوانين الاقتصادية في ممارسة اقتصاد قياسي عسيرة لتعزيز تحديد السوق الجغرافية المعنية ولتبين ما إذا كان هناك انقطاع هيكلي في سلسلة الأسعار.

٥١- ولوحظ في هذه الحالة أن CVRD تهيمن على سوق ركاز الحديد بشرائها للشركات المنافسة الرئيسية واحتيازها للخدمات اللوجستية للسكك الحديدية والموانئ. وأظهر تحليل الأسعار الذي أجرته أمانة القوانين الاقتصادية بوضوح أن تسعير ركاز الحديد في السوق المحلية شهد تغييراً كبيراً بعد عمليات الشراء.

٥٢- وخلصت أمانة الرصد الاقتصادي وأمانة القوانين الاقتصادية إلى أن عمليات الشراء أدت إلى زيادة كبيرة في الحصة السوقية لشركة CVRD فيما يتعلق بثلاثة أنواع من ركاز الحديد، وكذلك في السكك الحديدية والموانئ المستخدمة في نقل المنتجات وأن ذلك سيسمح بالتالي لشركة CVRD بممارسة نفوذها السوقي في قطاعات ركاز الحديد، بالإضافة إلى تقييد فرص الوصول إلى البنية الأساسية. واستناداً إلى هذه النتائج ولضمان درجة معينة من المنافسة في هذه الأسواق، اقترحت الأمانتان بعض التدابير العلاجية كشرط للموافقة على عمليات الشراء.

٥٣- واقترحت الأمانتان أيضاً أن يوافق المجلس الإداري للحماية الاقتصادية على حل تصفية أسهم CVRDفي شركة CSN، والتوصية بمنع الاتفاق التفضيلي الذي يسمح لشركة شركة CVRD بشراء كل ركاز الحديد التي تنتجه شركة CSN في منجم Casa de Pedra. ومن المفيد الإشارة إلى اختلاف توصيات أمانة الرصد الاقتصادي وتوصيات أمانة القوانين الاقتصادية فيما يتعلق بشراء شركات التعدين. فأمانة الرصد الاقتصادي أوقفت إحدى الصفقات واقترحت تصفية الاستثمار في مناجم إضافية بغية معالجة شواغل منع المنافسة في ركاز الحديد والبنية الأساسية إجمالاً. أما توصيات أمانة القوانين الاقتصادية فركزت على تصفية الاستثمارات في البنية الأساسية ورأت أن منع الاتفاق التفضيلي الذي يسمح لشركة CVRD بشراء كل ركاز الحديد الذي تنتجه شركة CSN في منجم Casa de Pedra.يكفي لضمان المنافسة في أسواق ركاز الحديد.

٥٤- وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، أحيلت القضية إلى المجلس الإداري للحماية الاقتصادية للبت فيها، وأصدر المجلس حكمه في تموز/يوليه ٢٠٠٥. ووافق المجلس على تحليل أمانة القوانين الاقتصادية وفرض التدابير العلاجية الهيكلية التالية:`١` منع "شرط الأفضلية" الوارد في اتفاق "Casa de Pedra " الموقع (تصفية أسهم CVRD في شركة CSN) وبيع Ferteco أو `٢` دمج حصتي the MBR وFerteco في شركة MRS للسكك الحديدية في حصة موحدة، وإلغاء أي سلطة نقض ويجب أن تقوم شركة CVRD بإخطار BAS بأي عملية شراء لاحتياطيات ركاز الحديد، وينبغي أن تحقق وزارة العدل في أي عمليات اندماج وشراء اشتركت فيها شركة CVRD خلال الأعوام الخمسة الأخيرة. وبالإضافة إلى ذلك وافقت الوكالة المختصة بتنظيم النقل البري (ANTT) على خطة محاسبة جديدة لخطوط السكك الحديدية التي تملكها شركة CVRD لتحسين سبل تحديد محاولات التمييز ضد المستخدمين. وبعد صدور حكم المجلس الإداري للحماية الاقتصادية، استأنف المدعى عليهم أمام المحاكم القضائية بغية وقف قرار المجلس. ولم يبت القضاء بعد في هذه القضية.

التعليق

٥٥- في القطاعات التي تتطلب استثمارات ضخمة، لا تجذب الأسواق سوى عدد محدود للغاية من العناصر الفاعلة. ويمكن توقع قيام الاحتكارات وما قد يترتب عليها من إساءة استخدام للمركز المهيمن في هذه الأسواق. وتوضح هذه الحالة أن باستطاعة سلطات المنافسة استخدام أحكام القانون لوضع تدابير علاجية هيكلية في شكل تعهدات أو شروط للموافقة على الاندماج/الشراء. وهذا يمنع احتمال الممارسات المانعة للمنافسة، التي قد تترتب على الاندماج.

١٠- ملاوي: الاندماج في قطاع البترول

وصف موجز

٥٦- في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، قدمت شركة Total Malawi Limited طلباً إلى لجنة الممارسات التجارية المنصفة في ملاوي للسماح لها بشراء شركة Mobil Malawi Limited (ملاوي). وشركتا Total وMobil هما شركتان تابعتان، فالأولى تابعة لشركة Total Outre-mer S.A، والثانية لشركة Mobil Holdings (Europe and Africa) Limited. وهذه هي عملية اندماج دولية لكل من طرفيها شركة تابعة في ملاوي. وقد تمت عملية الاندماج فعلاً على المستوى الدولي. وسعى الطرفان إلى الحصول على ترخيص لإتمام ترتيب مماثل في ملاوي.

٥٧- وقامت لجنة الممارسات التجارية المنصفة في ملاوي بدراسة طلب الاندماج وأجرت تحقيقاتها الخاصة. وحددت السوق المعنية بهذا الاندماج باستيراد المنتجات البترولية وعرضها وتوزيعها في ملاوي. وستصل الحصة السوقية النهائية الكلية للكيان الناشئ باندماج Total وMobil في ملاوي إلى ٣٢ في المائة، مع مراعاة قاعدة ملكية التوازن السهمية في شركة Petroleum Importers Limited (PIL). وسيؤدي ذلك إلى نسبة تركّز سوقي للشركات الثلاث الرئيسية تصل إلى ٧٠ في المائة من السوق ذات الصلة. غير أن اندماج Total-Mobil يساهم بنسبة ٣٢ في المائة من هذا التركز، تاركاً نسبة تناهز ٦٨ في المائة من السوق لسيطرة المنافسين. ولا يزال هذا التركز السوقي مفتوحاً لمزيد من المنافسة ومن المستبعد بالتالي أن يؤثر التركيز الناتج، في حد ذاته، على المنافسة في هذه السوق.

٥٨- ونظراً لعدم وجود مصفاة لتكرير النفط في ملاوي، فإن البلد يستورد جميع المنتجات النفطية، وبصورة رئيسية عن طريق شركة PIL؛ ومع ذلك يسمح للشركات الأخرى التي لا تملك أسهماً في PIL باستيراد منتجاتها النفطية على حدة. ولا يسيطر أي من الكيان الناشئ عن اندماج Total-Mobil (٣٢ في المائة) وشركة BP التي تحتل الصدارة (٣٩ في المائة) على حصة سوقية يمكن اعتبارها مهيمنة، ومن ثم فإن الحصة السوقية المدمجة لـ Total وMobil لن تقف عائقاً في سبيل دخول شركات أخرى إلى السوق كما يتضح من دخول شركات Niot وInjena وEnergem خلال السنتين الماضيتين. غير أن هناك شكلاً آخر للحواجز التي تمنع دخول هذه السوق على نطاق العالم ويتمثل هذا الشكل في ضخامة الاستثمار المالي الأولي في مرافق التخزين ومرافق التوزيع بما في ذلك رسوم التراخيص التجارية الباهظة المفروضة على الوافدين الجدد.

٥٩- وأذن مجلس لجنة المنافسة في ملاوي، لاعتبارات الكفاءة الاقتصادية، لشركة Total Malawi Limited بشراء Mobil Malawi Limited رهناً بشروط يرد ذكرها فيما يلي. وبناءً على ذلك، ووفقاً للمادة ٣٩(٢) من قانون المنافسة والممارسات التجارية المنصفة، ينبغي أن تقدم شركة Total تعهدات خطية تهدف إلى الامتثال للمادة ٣٨ من القانون، وهي:

(أ) ألا تحدث عملية الشراء على أي نحو تأثيراً سلبياً على مستويات العمالة في الشركتين طرفي الصفقة في مواجهة الكيان الناشئ من الاندماج؛

(ب) ألا يترتب على عملية الشراء استغناء عن العمالة بأي شكل من الأشكال؛

(ج) ينبغي أن تخطر شركة Total اللجنة بأي اتفاقات وساطة تبرمها مع أي وسيط أو موزع لمنتجاتها في ملاوي وأن تحصل على إذن منها في هذا الشأن. ويشمل ذلك جميع الاتفاقات الجارية وأي اتفاقات يجري إبرامها في المستقبل وأي تغييرات يجري إدخالها على الاتفاقات المذكورة بين حين وآخر؛

(د) إذا ما قررت شركة Total استيراد منتجات وقودها بطريق آخر غير شركة PIL ينبغي أن تخطر اللجنة بهذا القرار للحصول على إذن منها.

التعليق

٦٠- توضح هذه الحالة أهمية إنفاذ قوانين المنافسة في أقل البلدان نمواً. وهي تتعلق باندماج دولي له تأثير في ملاوي. غير أنه بدون إنفاذ قوانين المنافسة، ما كان باستطاعة ملاوي تحليل آثار هذا الاندماج على السوق المحلية. وفي هذه الحالة، سمحت الشروط التي اقترنت بها الموافقة على الاندماج لهيئة المنافسة برصد أنشطة المؤسسة الناشئة من الاندماج.

- - - - -